دور المعاق كرأسمال بشري في تحقيق التنمية

أ. بولقارية كهينة
جامعة 8 ماي قالمة

ملخص: يتناول هذا المقال دور المعاق في تحقيق التنمية, من خلال النظر إلى المعاقيين بكونهم رأسمال بشري, لديهم طاقات يمكن توظيفها أو إعادة تأهيلها للمساهمة في الناتج الوطني وفي تحقيق التنمية, أو من خلال توسيع قاعدة رأس المال البشري, وإخراج المعاق من دائرة الفئات المعالة لينضم إلى دائرة الفئات المعيلة التي تساهم في إعالة الفئات الأخرى الطبيعية في البناء الديموغرافي كفئة الأطفال وكبار السن والعاجزين، لكون المعاقين طاقات معطلة يمكن استثمارها وذلك بتفعيلها من خلال توفير الرعاية بمختلف جوانبها، ووضع برامج تعليمية تكوينية, وتوفير التدريب والتأهيل اللازم, وتكافئ الفرص بين أفراد المجتمع.

الكلمات المفتاحية: الإعاقة, التنمية, الرأسمال البشري, التأهيل والتدريب, الإدماج.

Résumé : l'article parle du rôle des personnes handicapées dans la réalisation du développement ; en considérant les personnes handicapées comme un capital humain ; ils ont des énergies qui peuvent être employées, ou réhabilitées pour contribuer dans la production national et réaliser le développement, ou élargir la base du capital humain ; et faire sortir les handicapés des catégories de personne a charge en personnes dépendantes capables a soutenir d'autres catégories normales dans la construction démographique comme les enfants , les personnes âgées. Les personnes handicapées sont des énergies non utilisées qui peuvent être investies et activés en approvisionnent des soins dans divers aspects, on développant les programmes éducatifs et assurer la formation et la réhabilitation et légalité des chances entre les membres de la société.

Les Mots clés : l'handicape, le développement, le capital humain, la réhabilitation et la formation, l'intégration.

مقدمة:

الإعاقة والتنمية مفهومان متلازمان في المشاريع والخطط التي تستهدف بشكل أساسي واقع الحقوق والمفاهيم الإنسانية والخدمات ذات الصيغة الشمولية لجميع أفراد وفئات المجتمع للارتقاء بهذا الواقع إلى مستوى من العدالة الاجتماعية التي تضمن حقوق كل فرد من أبناء المجتمع بغض النظر عن الجنس أو اللون أو الانتماء الديني أو العرق أو الانتماء الجغرافي أو الوضع البدني أو الاقتصادي.

والمعاق من الفئات المستهدفة التي توضع ضمن أولويات سلم التغيير المقصود نحو تحقيق العدالة الاجتماعية وإيصال الحقوق إلى أصحابها ومستحقيها، لكن في عالمنا العربي والعالم الثالث ينظر إلى المعاق بنظرة العطف والضعف والرحمة وهذا شيء جيد لكن الغير الجيد في هذه النظرة هو اعتبار كل ما يقدم للمعاق هو عبارة عن صدقات، ولا ينظر إلى هذا الشخص كانسان له كامل الحقوق مثل غيره الغير معاق.

له حقوقه كمواطن ينتمي إلى هذا الوطن مثلما ينتمي غيره وله حقوقه كانسان، في العيش الكريم، هذا من جانب ومن جانب أخر إن للفئات الضعيفة الأولوية في الرعاية باعتبارها أكثر حاجة من غيرها لما تعاني من ضعف في القدرات.

ومن جانب أخر لهذه العلاقة بين الإعاقة والتنمية، فان استهداف الفئات الضعيفة أو المعطلة أو المعاقة هي من ضرورات التنمية كاستثمار لرأس المال البشري لكي يساهم بدوره في عملية التنمية. إذا ننظر إلى المعاق في ضوء هذه المعادلة كهدف للتنمية باعتباره ضمن أولوياتها من جهة وكتفعيل لطاقات معطلة ممكن أن تكون احد أهم معوقات التنمية التي يجب الاستفادة منها في ركاب عجلة التنمية التي تفرض مشاركة كل الطاقات الموجودة من جهة أخرى.

-مفهوم الإعاقة:

يعرف محمد سلامة غباري الإعاقة بأنها القصور أو العجز المزمن أو العلة المزمنة التي تؤثر على قدرات الشخص الجسمية أو النفسية أو العقلية والاجتماعية لتجعله غير قادر على أداء بعض الأعمال والمهارات أو المهام العادية في حياته وغير قادر على التعامل مع الغير وإشباع حاجاته وعدم قدرته على أداء وظائفه الأساسية[1].

يعرف عبد الرحمان الخطيب الإعاقة بأنها خلل أو اضطراب يصيب إحدى مكونات الفرد العقلية أو النفسية أو الصحية (الجسمية) أو الاجتماعية.[2]

-مفهوم التنمية البشرية:

عرفت التنمية البشرية في تقرير الأمم المتحدة للتنمية الصادر عام 1990 بأنها" عملية توسيع نطاق خبرات البشر والدخل هو أحد تلك الخبرات لكنه ليس الخيار الوحيد إذ أن التنمية تعني أن يتمتع الناس بحياة أفضل طويلة وصحية ".

تتضمن التنمية البشرية تلبية الاحتياجات الأساسية للفرد، فهي تتطلب عالما لا يحرم فيه طفل من التعليم، ولا يحرم فيه إنسان من الرعاية الصحية، ويستطيع جميع الناس توظيف طاقاتهم في كافة الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية.[3]

إن مصطلح التنمية البشرية يؤكد على أن الإنسان هو أداة وغاية التنمية حيث تعتبر التنمية البشرية النمو الاقتصادي وسيلة لضمان الرخاء للمجتمع، وما التنمية البشرية إلا عملية تنمية وتوسيع للخيارات المتاحة أمام الإنسان باعتباره جوهر عملية التنمية.

وبشكل عام يشير أهل الاختصاص إلى إن أكثر الفئات المستهدفة في التنمية هي فئة النساء والأطفال, المعاقين وكبار السن. وهذه التنمية يجب أن تكون:

- **تنمية شاملة:** بحيث تشمل كل جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية, وتشمل جميع المؤسسات الحكومية والخاصة والأهلية, وتشمل كذلك جميع سكان البلد مهما اختلف جنسهم أو لونهم أو معتقدهم, وتشمل أيضاً كل فرد بذاته جسدياً ونفسياً وروحياً. فهي لا تترك أي ناحية إلا وتعمل على تطويرها وتحسينها.

- **تنمية متكاملة:** تهتم بجميع الأفراد والجماعات والتجمعات والمجالات المختلفة والمؤسسات الحكومية والأهلية من ناحية تفاعلها مع بعضها, بحيث تكون غير متنافرة ولا متناقضة, ولا يمنع نمو أحدها نمو الأخرى أو يعرقلها.

- **تنمية مستدامة:** تسعى دائماً للأفضل, وتكون قابلة للاستمرار من وجهة نظر اقتصادية واجتماعية وسياسية وبيئية وثقافية. ومفهوم التنمية البشرية المستدامة يعتبر الإنسان فاعل أساسي في عملية التنمية وليس مجرد مستفيد من منتجات التنمية دون مشاركة نشيطة فاعلة.[4]

- **مفهوم رأسمال البشري:**

هو مجموعة الاستعدادات والمعارف والمهارات التي يمتلكها الأفراد والتي لها تأثير على أداء المؤسسات الاجتماعية. ويتم التركيز في مجال الاستثمار البشري بشكل كبير على ظاهرتي التعليم والتدريب والصحة.[5]

يعد الرأسمال البشري مفتاح الإدارة المحدد للتنمية فعندما تحدث فجوة بين الرأسمال البشري وباقي رؤوس الأموال فلا بد أن ينصب التفضيل والاهتمام بالبشر إعدادا وتدريبا وتكريسا للخبرة وحين يتكامل الإعداد البشري يصبح من السهل والميسور زيادة القدرة التنموية في استخدام باقي رؤوس الأموال فإن الدولة الناجحة تضع أمامها هدفا استراتيجي هو تطوير كفاءات رأسمالها البشري.[6]

- حقوق المعاق في المواثيق الدولية:

تؤكد الدول المنضوية تحت لواء الأمم المتحدة ، بأن لكل إنسان الحق الأصيل في الحياة وتتخذ جميع التدابير الضرورية لضمان تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة فعليا بهذا الحق على قدم المساواة مع الآخرين. هذا ما جاء في المادة العاشرة من اتفاقية الإعاقة الصادرة عن الأمم المتحدة.

كما تعترف في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفي العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان بان لجميع أفراد الأسرة الإنسانية كرامة وقيم متأصلة وحقوق متساوية غير قابلة للتصرف، وأن لكل فرد دون تمييز ، الحق في التمتع بجميع الحقوق والحريات المنصوص عليها في تلك الصكوك وضرورة ضمان تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة بهذه الحقوق بشكل كامل ودون تمييز.[7]

لان التمييز على أساس الإعاقة "يعني أي تمييز أو استبعاد أو تقييد للمعاق يكون غرضه أو أثره إضعاف أو إحباط الاعتراف بكافة حقوق الإنسان والحريات الأساسية أو التمتع بها أو ممارستها، على قدم المساواة مع الآخرين، في الميادين السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية أو المدنية أو أي ميدان آخر.[8]

كما تقر المنظمات الدولية بالحاجة إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان لجميع الأشخاص ذوي الإعاقة، لأن الأشخاص ذوي الإعاقة، بالرغم من مختلف هذه الصكوك والعهود، لا يزالون يواجهون في جميع أنحاء العالم حواجز تعترض مشاركتهم كأعضاء في المجتمع على قدم المساواة مع الآخرين.[9]

وتعترف أيضا بالمساهمة القيمة الحالية والمحتملة للأشخاص ذوي الإعاقة في تحقيق رفاه مجتمعاتهم وتنوعها عموما، وبأن تشجيع تمتعهم بصورة كاملة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية ومشاركتهم الكاملة سيفضي إلى زيادة الشعور بالانتماء وتحقيق تقدم كبير في التنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمع والقضاء على الفقر.

وتوافق أيضا على ضرورة إذكاء وتعزيز الوعي في المجتمع بأسره بشأن الأشخاص ذوي الإعاقة، الوعي بقدراتهم وإسهاماتهم، بما في ذلك على مستوى الأسرة، وتعزيز احترام حقوق وكرامة الأشخاص المعاقين؛ وذلك من خلال تعزيز تقبل حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ونشر تصورات ايجابية عنهم ووعي أعمق بهم، خاصة باستخدام وسائل الإعلام، بالإضافة إلى الإيمان بقدراتهم وإسهاماتهم وكذلك توعية المعاقين أنفسهم بحقوقهم.

بالإضافة إلى تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من العيش في استقلالية والمشاركة بشكل كامل في جميع جوانب الحياة، على قدم المساواة مع غيرهم، والوصول إلى البيئة المادية المحيطة ووسائل النقل والمعلومات والاتصالات، بما في ذلك تكنولوجيات ونظم المعلومات والاتصال، والمرافق والخدمات الأخرى المتاحة لعامة الجمهور أو المقدمة إليه، في المناطق الحضرية والريفية على السواء.[10]

وكذلك حماية الأشخاص ذوي الإعاقة، داخل منازلهم وخارجها على السواء، من جميع أشكال الاستغلال والعنف والاعتداء، مع ضرورة التأكيد على حقهم في التعليم والتمتع بأعلى مستويات الصحة.[11]

كما جاءت المادة 27 وما تلاها من هذه الاتفاقية لتؤكد حق الأشخاص ذوي الإعاقة في التمتع بمستوى معيشي لائق لهم ولأسرهم، بما في ذلك ما يكفيهم من الغذاء والملبس والمسكن، وفي مواصلة تحسين ظروف معيشتهم. وكذلك حقهم في العمل، على قدم المساواة مع الآخرين؛ ويشمل هذا الحق إتاحة الفرصة لهم لكسب الرزق في عمل يختارونه أو يقبلونه بحرية في سوق عمل وبيئة عمل منفتحتين أمام الأشخاص ذوي الإعاقة وشاملتين لهم ويسهل انخراطهم فيهما.

إن مجمل هذه الحقوق تكون مغيبة أو منتهكة على ارض الواقع–كما ستبينه الفقرة التالية– وان سبب انتهاك أو ضعف تغطية هذه الحقوق في دول العالم بشكل عام والعالم الثالث بشكل خاص يرجع إلى سببين رئيسيين هما:

1. ضعف إمكانيات هذه الدول المادية والبشرية المؤهلة لتقديم الرعاية، أي هناك ظروف قاهرة دفعت بتأجيل هذه الحقوق، ووضعها في مرتبة متدنية على سلم الأولويات.

2. تجاهل هذه الحقوق على الرغم من توافر الإمكانيات، وذلك راجع إلى ثقافة المجتمع ونظرته إلى المعاق وحقوقه ومدى وعيه وإيمانه بتلك الحقوق، والتي هي جزء من النظرة العامة لحقوق الإنسان في مثل هذه الثقافات.

– واقع الإعاقة في العالم:

يعيش في العالم أكثر من مليار شخص بإعاقة, تقدر نسبتهم ب15 بالمائة, وهذه الفئة أكثر عرضة للعيش في حالة فقر.[12] منهم 20 مليون معاق في العالم العربي حسب تقديرات منظمة العمل

العربية, وإذا أُخذ أفراد أسرهم في الاعتبار، يكون هناك 2 بليون شخص تقريبا متضررين مباشرة بالإعاقة، يمثلون ثُلْث سكان العالم تقريبا. تشكل حصة البلدان النامية ما نسبته 80% من هؤلاء الأشخاص، ويعيش العديد منهم في حالة فقر، إنهم يمثلون بحق أكبر أقلية في العالم.

وتشير الدلائل في البلدان النامية والمتقدمة، إلى أن الأشخاص ذوي الإعاقة غير ممثلين تمثيلا متناسبا بين فقراء العالم وهم أكثر ميلا إلى أن يكونوا أكثر فقرا من نظرائهم غير المعوقين. ويقدَّر أن واحدا من كل خمسة أشخاص من أشد الناس فقرا في العالم، أي أولئك الذين يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم والذين يفتقرون إلى الاحتياجات الأساسية كالغذاء والمياه النظيفة والمأوى والملبس، هو من الأشخاص ذوي الإعاقة.

وبالنظر إلى أن الأشخاص ذوي الإعاقة يمثلون هذه النسبة الكبيرة من السكان، وإلى أنهم سيعيشون على الأرجح في الفقر أكثر من أقرانهم غير المعوقين، فإن ضمان إدماجهم في جميع الأنشطة الإنمائية يشكل أمرا أساسيا لتحقيق الأهداف الإنمائية الدولية.

كما تؤكد تقارير البنك الدولي إلى أن الفقراء المعوقين يشكلون نسبة تبلغ 20% من أفقر الناس في العالم.[13] ففي أوغندا يزيد احتمال وقوع المعوقين فريسة للفقر بنسبة 40%، وتقل احتمالات الالتحاق بالدراسة للأطفال الذين يعيشون في أسر تضم بين أفرادها معوقين، أما في رومانيا فان ما يقارب 30% من العاملين بأجر ممن يعانون الإعاقة هم ضمن أشد خُمْس السكان فقرا. وفي الهند، يقل معدل التوظيف بين الأفراد المعوقين نحو 60% عن معدله بين عموم السكان.[14]

وحسب إحصاءات منظمة العمل الدولية، يقدر عدد الأشخاص المعوقين في العالم ممن بلغوا سن العمل 386 مليون نسمة لكن ترتفع نسبة البطالة في بعض البلدان لتصل إلى 80%، وهذه الإحصاءات لا تعكس واقع الإعاقة في دول محددة ذات وضعيات خاصة كما في الدول النامية وإنما حتى الدول التي تعد في طليعة التقدم الاقتصادي، فهذه دراسة جرت في الولايات المتحدة عام 2004 أشارت إلى أن نسبة 35% فقط من الأشخاص الذين بلغوا سن العمل من المعوقين يعملون فعلا. واستنادا إلى منظمة اليونسيف، فإن30% من الشباب المشردين في الشوارع هم من المعوقين.

أما عن واقع المعاق في ما يتعلق بالتعرض إلى العنف والإساءة، فقد أشارت الأمم المتحدة في اتفاقيتها حول الإعاقة إلى أن النساء والفتيات ذوات الإعاقة غالبا ما يواجهن خطرا أكبر في التعرض للعنف أو الإصابة أو الاعتداء والإهمال أو المعاملة غير اللائقة، وسوء المعاملة أو الاستغلال، سواء داخل المنزل أو خارجه.[15]

ولقد كشفت دراسة استقصائية محدودة جرت في الهند، عام 2004، أن جميع النساء والفتيات تقريبا تعرضن للضرب في المنزل، وأن 25 في المائة من النساء اللائي يعانين من تخلف عقلي تعرضن للاغتصاب.

وهذا ما أكدته دراسة أجريت في بريطانيا عام 2004 أيضا اذ أشارت إلى احتمال وقوع المعوقين ضحية لأعمال عنف أو اغتصاب أكثر من غيرهم. كما تشير البحوث إلى أن أعمال العنف ضد الأطفال المعوقين تقع بمعدلات سنوية تزيد بما لا يقل عن 1.7 مرات عن معدلات نظرائهم من غير المعوقين.[16]

واستنادا إلى منظمة الصحة العالمية، فان ربع عدد العاهات في بعض البلدان ناجم عن إصابات مؤذية وعن أعمال عنف. نسبة كبيرة منهم في العالم العربي وتحديدا في مناطق النزاعات المسلحة كالعراق وفلسطين والصومال والسودان وسوريا واليمن.

وفيما يلي أيضا بعض الأرقام التي تعكس الواقع التعليم للمعاق، فقد أشارت منظمة اليونسكو إلى إن 90% من الأطفال المعاقين في البلدان النامية لا يلتحقون بالمؤسسات التعليمية. فعلى سبيل المثال فان نسبة الأمية بين المعاقين في هندوراس تصل إلى 51% مقارنة مع 19% بين عموم السكان.

ومن دراسة أجراها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 1998، تبين إن نسبة البالغين المعوقين الذين يلمون بالقراءة والكتابة تصل نحو 3 في المائة، وتبلغ هذه النسبة 1% بالنسبة للنساء المعوقات.

تشير الدلائل العامة إلى ارتفاع نسبة أعداد المعاقين في دول العالم الثالث لما تعانيه هذه الدول من مشكلات انعكست على الواقع المعيشي للأفراد بشكل عام، إذ نلاحظ إن ارتفاع نسب الأمية والجهل وقلة الوعي الصحي والاجتماعي وارتفاع نسبة الممارسات الاجتماعية الغير صحية وانتشار الأمراض وقلة الخدمات والرعاية الصحية ونقص التغذية وكثرة النزاعات والحروب وممارسة الأعمال الخطرة أو غير الآمنة وانتشار الفقر كلها مشاكل تعاني منها هذه الدول، وهي بذات الوقت تعتبر احد أهم مسببات الإعاقة في العالم الثالث.

-المعاق كهدف للتنمية:

التنمية عملية شاملة متعددة الجوانب والأبعاد تستهدف في المدى البعيد رفاهية الإنسان ورفع مستوى معيشته بصفة عامة وللمعاق بصفة خاصة، فالمعاق يمكن ان يساهم في عملية التنمية إذا تم إعداده وتدريبه على استخدام الوسائل المتاحة استخدامها صحيحا.

تسلم الجمعية العامة للأمم المتحدة بأن عملية التنمية تكافؤ الفرص بين الأفراد أي لا فرق بين ذوي الإعاقة والأصحاء، فلكلاهما الحق في التنمية وهذا ما تقره المواثيق الدولية.[17]

كما يولي المجتمع الدولي الاهتمام بتشغيل فئة المعاقين من خلال الترويج للعمل اللائق باعتباره أحد العوامل الرئيسية لضمان حق المعاقين في الاستفادة من التنمية بقدر المساواة مع الآخرين بحيث أظهرت الدراسات أن ما يتراوح 80 إلى 90% من المعاقين في البلدان النامية الذين هم في سن العمل عاطلون.

-المعاق كرأس مال بشري:

إن الموارد البشرية لأي مجتمع هي العامل الحاسم والفعال في استثمار الموارد الطبيعية المتاحة، كما أن عدم أو قلة فعالية الموارد البشرية يجعل استثمار المجتمع لثرواته أكثر كلفة وأقل إنتاجية، الأمر الذي قد يؤدي إلى عرقلة عجلة التنمية، لذلك فلابد أن تشمل عملية التخطيط كل ما يؤثر على القوى والإمكانيات البشرية.

وإن الطاقة الإنسانية هي أعظم ما يملكه أي بلد، فاليابان تفتقر إلى الموارد الطبيعية ومع ذلك فقد أصبحت الدولة الأولى التي تحقق أسرع وأكبر نمو صناعي في العالم، فالتنمية الحقيقية لا تتحقق بغير القدرة الخلاقة والابتكار والالتزام، والتنمية تعني إطلاق الطاقة الإنسانية بمعنى إتاحة الفرصة للناس كي يقدموا أعظم إسهاماتهم في التنمية.[18] فالعنصر البشري يمثل الركيزة الأساسية لكافة عمليات التنمية بوصفه المُوجه والمُنفذ لهذه العمليات.

هناك عدة عوامل نوعية تتحكم في طبيعة الرأسمال البشري مثل: التعليم والثقافة السائدة والتي تعد العنصر الهام في عملية التنمية الشاملة وتحقيق ثروة مستدامة للشعوب.

فإنماء الطاقات البشرية وتوجيهها يلعب دورا حيويا في علمية التنمية على جميع الأصعدة، فجوهر تقدم المجتمعات الإنسانية يكمن في تفاعل الإنسان وتكيفه مع بيئته وظروفه، خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار ذوي الإعاقة المؤهلين والذين يعكسون درجة الاستعداد والميل للخبرات الجديدة والانفتاح للابتكار والتغير، ومن خلال هذا نرى أهمية إشراك ذوي الإعاقة في مشروعات التنمية كمنفذ لهذه البرامج تخطيطا وإدارة وأداء، بحيث يعمل المجتمع بكل قوته البشرية دون بتر جزء منها، ويستغل كل طاقته للوصول إلى الرفاهية والرخاء.[19]

إن الاهتمام برعاية المعوقين وتأهيلهم يعد استثمارا إنسانيا للموارد البشرية، والعزوف عن هذا يعتبر إهدارا عن عمد للموارد البشرية في المجتمع الذي تعتبره ركيزة أساسية في عملية التنمية.[20]

والدراسات الحديثة لم تؤكد وجود أي فرق بين قدرات المعاق والسليم، ذلك أنه من خلال التجارب وفي كثير من الأحيان نجد نفس القدرات وربما نفس النتائج، فالمعاق يقوم بكافة الأنشطة التي تسند إليه حتى يصبح عضوا نافعا في المجتمع ويلعب فيه أدوارا إيجابية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، كما أن

مقتضيات العصر تتطلب مشاركة ذوي الإعاقة في العديد من المجالات، كما أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية تتطلب توظيف كافة الموارد، فعلى سياسات الدولة أن تتوجه إلى تهيئة المعاق للعمل وليس إلى خدمته واستبعاد مشاركته في الأنشطة الخاصة بالتنمية القومية.[21]

فدور المعاق في المجتمع المعاصر يحتل مكانة عالية ولقد أثبتت الدراسات أن المعاقين الذين يجتازون مرحلة التدريب المهني يتقنون أنواعا من الصناعة والحرف أفضل من إتقان العاديين لها.

أن الملاحظ لمؤشرات التنمية البشرية للبلدان العربية منذ 1975 تظهر مدى التقدم الذي أحرزه العالم العربي عندما بدأ في استغلال كافة موارده البشرية وتأطير وتكوين الخبراء والفنيين المؤهلين حيث ارتفع مؤشر التنمية للمنطقة العربية من 46 % عام 1975 إلى 63% في عام 2000 أي بفارق 17%، كما يعود هذا التطور إلى التقدم الذي شهده المجال الصحي، والتطور في مجال التعليم رغم أن مدى التقدم في مجال التنمية يختلف من بلد إلى آخر.

إضافة إلى ذلك هناك اعتراف متزايد بين المنظمات العاملة في مجال التنمية بضرورة إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة في الأنشطة الإنمائية، كما أصدر البنك الدولي في مارس 2007 مذكرة تهتم بمساعدة ودمج ذوي الإعاقة على نحو أفضل.

لقد حدث في السنوات الأخيرة تحوُّل كبير في النظرة إلى التنمية، ففي حين كان يُنظَر في ما مضى إلى التنمية باعتبارها مرادفاً للنمو الاقتصادي، الذي كان يُعتبر الغرض النهائي للتنمية، فإنه يُنظَر حالياً إلى تقليص الفقر باعتباره المرمى الأسمى للتنمية، وفي حين أن الطريق إلى النموّ الاقتصادي كان في ما مضى يتمثَّل في الاستثمار في رأس المال المادي، فإن من المعترف به الآن أن العديد من أشكال رأس المال، بما فيها رأس المال البشري والاجتماعي تُسهم في نموّ الناتج.[22] إذ إن الاستثمار في الموارد البشرية يؤدي إلى تحسين نوعية القوى العاملة وزيادة إنتاجيتها وبالتالي إلى تحسين مناخ الاستثمار وتعزيز النمو.[23]

-علاقة الإعاقة بالتنمية:

تشجع اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق المعوقين التي تم التوصل إليها في الآونة الأخيرة على تنسيق الجهود بين مختلف القطاعات لتحقيق الاندماج الكامل للمعوقين في مجتمعاتهم، وتتضمن هذه الاتفاقية إشارة محددة إلى أهمية التنمية في التعامل مع حقوق المعوقين.

لكي نشرك المعاق في التنمية أو لكي ننظر إلى المعاق باعتباره جزءا من أولويات التنمية أو احد أهدافها، فيجب تأهيل هذه الفئة وتوفير الرعاية الصحية والاجتماعية والنفسية والتأهيل التربوي والمهني

لها، وإعدادها للمشاركة العملية في الحياة الاجتماعية والإنتاج، ومساعدتها على إن تحقق أكبر قدر من التوافق النفسي والاجتماعي والاستقلال الاقتصادي مستثمرا طاقاتها وقدراتها الجسمية والحسية والعقلية.[24]

إن تأهيل المعاقين هو احد أهم جوانب التنمية ممثلا بالاستثمار في رأس المال البشري، الذي يعد غاية التنمية ووسيلتها في ذات الوقت. على اعتبار إن نسبة غير المشاركين في العملية الإنتاجية يشكلون إحدى أهم معوقات التنمية كالأطفال والنساء والأشخاص غير المؤهلين والمسنين وكذلك المعاقين، أي كل من هو معال من قبل شخص أخر أو فئة أخرى أو لا يمتلك القدرات الكافية للمساهمة بشكل فعال في التنمية.

ولكي ننتقل بالمجتمع ومستواه المعشي من حال إلى أخر أكثر رقيا ورفاهية لابد من تحويل القطاعات أو الفئات المستهلكة أو غير المنتجة إلى قطاعات مساهمة في الناتج القومي، أي تحويلها من فئة معالة إلى معيلة على اقل تقدير لنفسها واحتياجاتها الضرورية.

ونخص بكلامنا من هذه الفئات، المعاقين بكونهم فئة بحاجة إلى تأهيل نظرا لما تعانيه من عجز في القدرات، وتحويلها من طاقة معطلة إلى طاقة فاعلة ومساهمة في التنمية.

هذا إذا ما نظرنا إلى أهمية كل فئات المجتمع وضرورة إشراكها في عملية التنمية، لكن في ذات الوقت فهذه الفئات هي إحدى أهداف التنمية، نظرا لاحتياجاتها وما تعانيه من ظروف صعبة ومن محدودية في القدرات من جهة وبسبب كونها إحدى معوقات التنمية من جهة أخرى.

فغالبا ما يفتقد المعوقون القدرة على إسماع صوتهم في الحوار العام، وكثيرا ما تلقى مصالحهم واحتياجاتهم تجاهلا، وهم في أغلب الأحيان مستبعدون من الحياة الاقتصادية والاجتماعية بسبب البيئات المادية التي يصعب عليهم الوصول إليها ووصمة العار التي تلاحقهم، الأمر الذي يؤدي إلى فقدان رأس المال البشري هذا وتدني كفاءة استخدامه وانخفاض إنتاجية الفرد والمجتمع.

تواجه الدول المنخفضة الدخل والهشة مشكلات هائلة، وفي الوقت نفسه، فإن مواردها المؤسسية والبشرية، وقدراتها المالية لمعالجة هذه المشكلات تكون محدودة للغاية، وفي معظم هذه الدول، لا توجد ترتيبات رسمية لشبكات الأمان، ومن ثم لا يجد المعوقون أمامهم في أغلب الأحيان إلا الرعاية غير الرسمية، وماعدا أسرهم ومجتمعاتهم المحلية، فإن ما يتلقونه من معونات يقدمه متبرعون، ويتم تسليم معظمها عن طريق منظمات دولية غير حكومية أو شركائها المحليين. [25]

إن ضعف قدرة الأفراد ذوي الإعاقات على المشاركة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ليس مجرد نتيجة لعجز طبي أو وظيفي، لكنه يرجع إلى غياب أو ضعف القدرة على الحصول على الخدمات

الاجتماعية والتعليم والفرص المتاحة في سوق العمل، وضعف إمكانية الحصول على هذه الخدمات والفرص –الذي يؤدي غالبا إلى الاستبعاد– له أثر اقتصادي على ذوي الإعاقة، وكذلك عائلاتهم ومن يتولون رعايتهم الذين يتخلون في أغلب الأحيان عن الأنشطة المنتجة اقتصاديا ليبقوا في المنزل ويقدموا لهم الرعاية. ويعتقد أن هذه العوامل تؤدي إلى فقدان رأس المال البشري هذا وضياع نسبة من إجمالي الناتج المحلي تتراوح بين 5 و7 في المائة سنويا على مستوى العالم.[26]

ويمكن اعتبار المعاق كهدف تنموي إذ تم إعداده وتدريبه على العمل واستخدام الوسائل استخداما صحيحا فهذا يعمل على تنمية شخصية المعاق وزيادة أدائه الاجتماعي ودعم سلوكه وضبطه وتنمية قدراته ليصبح عضوا مشاركا في التحسين المستمر للظروف الاجتماعية والإنسانية

إذا لكي نمضي قدما في التنمية يجب أن ننظر وبعين ثاقبة إلى طبيعة العلاقة والتلازم بين الإعاقة والتنمية، الإعاقة بكونها إحدى أهم القضايا المستهدفة في عملية تحقيق رفاهية المجتمع وتمتع جميع أفراده وفئاته من دون تمييز بجميع الحقوق الاجتماعية والإنسانية، وننظر إليها أيضا كإحدى المعوقات التي يجب معالجتها لتحقيق تنمية شاملة ترتقي إلى مستوى الرفاهية.

خاتمة:

الإعاقة بمختلف أشكالها تعد واحدة من أهم أولويات وتحديات عملية التنمية في أي مجتمع وهذا ما يبين لنا مدى الترابط بين التنمية باعتبارها مشروعا ارتقائيا لحقوق كافة الفئات الاجتماعية، والمعاقة منها بشكل خاص، وحقوق هذه الفئة بالنسبة للمجتمعات التي تنتمي إليها.

إذ يعاني المجتمع الدولي من الإعاقة ومن ارتفاع نسبها التي تصل إلى الملايين من الإفراد بالإضافة إلى عائلاتهم المتضررة نتيجة ذلك أيضا. هذه الفئة بمجملها لها الحق في مشاريع التنمية أسوة بغيرها من الفئات بل لها الأولوية باعتبارها الأكثر تضررا او حاجة للدعم والرعاية.

هذه الحقوق التي أقرتها المواثيق الدولية والمحلية، وعملت وتعمل على تحقيقها على ارض الواقع رغم الصعوبات التي تواجهها. والتي تسعى من خلالها إلى إخراج فئة المعاقين من حيز التعطيل إلى التفعيل والمشاركة والإدماج، مع التأكيد على تغيير نظرة المجتمع تجاه المعاق واستبدال ثقافة التهميش لهذه الفئة بثقافة التمكين لان المعاق طاقة بشرية يمكن إدماجها في الحياة الاجتماعية والاقتصادية لتكون اليد المساعدة في دعم الدخل القومي وفي تحقيق التنمية.

قائمة الهوامش والمراجع

[1]. محمد سلامة غباري, **رعاية الفئات الخاصة**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2003، ص 18.

[2]. نظيمة أحمد محمود سرحان، **الخدمة الاجتماعية المعاصرة**، مجموعة القاهرة، 2006، ص ص417-418.

[3]. علي محمد نجيب العطار, **التنمية الاقتصادية والبشرية**، دار العلوم العربية للطباعة والنشر، بيروت، ص ص12-14.

[4]. غسان صنو, **التنمية البشرية في المجتمعات النامية**، دار النهضة العربية، ط1، بيروت ، 2004، ص ص 10-18.

[5]. محمد جمال الكفافي, **الاستثمار في الموارد البشرية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة،، 2007، ص 15-17.

[6]. أحمد على صالح, **رأس المال الفكري**، المكتبة الجامعية الحديث، الإسكندرية، 2003، ص 09.

[7]. الأمم المتحدة، **اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة**، نيويورك، ص01.

[8]. المرجع نفسه، ص 08.

[9]. المرجع نفسه، ص03.

[10].المرجع نفسه، ص15،5.

[11]. المرجع نفسه، ص29،20.

[12] .Organisation mondial de la santé et banque mondial(2011) world report on disability, Genève :who press ,p28.

[13]. الأمم المتحدة، **التمكين:حقوق وكرامة الأشخاص ذوي الإعاقة**، web.UN.org .

[14] .The World Bank. People with Disabilities in India.2007.

[15]. الأمم المتحدة، **اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة**، مرجع سابق، ص05.

[16]. ناهدة انديجاني، **قضايا العنف ضد المعوقين**، جريدة الشرق الأوسط، العدد10943، بتاريخ 2008/11/13.

[17]. أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم، **التنمية وحقوق الإنسان**، المكتب الجامعي، الإسكندرية، ص293.

[18]. هناء حافظ بدوي، **التنمية الاجتماعية**، رؤية واقعية من منظور الخدمة الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000، صص206-207.

[19]. المرجع نفسه، ص303.

[20]. أحمد مصطفى خاطر, **الرعاية الاجتماعية**، المكتبة الجامعية، مصر، 2000، ص335.

[21]. المرجع نفسه، ص263.

[22]. منظمة الصحة العالمية، **الاستثمار في صحة الفقراء: الإستراتيجية الإقليمية للتنمية الصحية المضمونة الاستمرار وتقليص الفقر**، وثيقة إعلامية، أغسطس / آب 2003 ص 01.

[23]. الاسكوا، **السياسة الاجتماعية واستراتيجيات التنمية الوطنية**، جدول أعمال الدورة السادسة، عمان، مارس 2007 ص 03.

[24]. محمد مهدي القصاص، **التمكين الاجتماعي لذوي الاحتياجات الخاصة**، جامعة المنصورة، مصر، ص14،9.

[25]. الأمم المتحدة، **الإعاقة والتنمية**، موقع الأمم المتحدة الخاص بالإعاقة.

[26] . The World Bank .Disability and Development. 2004.